في ظل الانقطاع المستمر

الكهرباء تعلن عن البدء بالربط الإقليمي لاستيراد الطاقة

متخصص: أزمة الكهرباء أصبحت ذات فائدة للمفسدين

□ بغداد/ متابعة المدى

اعلنت وزارة الكهرباء أنها ستبدأ نهاية الشهر المقبل بعملية الربط الاقليمي لاستيراد الطاقة الكهربائية بقدر ١٥٠ ميغا واطاً .

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة مصعب المدرس بحسب (آكانيوز) إن العراق سيستورد من مصر ١٥٠ ميغاواطاً ستدخل الخدمة في الشهر المقبل استعداداً لفصل الصيف عبر الربط الأقليمي الذي يمر بالأردن وسوريا".

وأضاف أن "الوزارة لديها خطة طموحة لتوفير الطاقة الكهربائية في فصل الصيف المقبل من خلال مشاريع صيانة المحطات الكهربائية .

وتابع المدرس أن "الوزارة ستقوم بالربط الإقليمي واستيراد الطاقة من بعض دول الجوار لحين انتهاء عملية تشغيل المحطات الكبيرة بهدف توفير الطاقة الكهربائية في البلاد واستعدادا لفصل الصيف المقبل .

وتتعرض الوحدات الكهربائية لحملة صيانة استعدادا للصيف المقبل والتي بدأت في أيلول الماضي وتنتهي في أيار المقبل. بحسب خبراء فإن البلد بحاجة إلى خطة طوارئ من خلال توفير محطات صغيرة توفر نحو ١١ الف فولت تأتي جاهزة من الدول المجاورة وتقوم بنصبها شركات عالمية مهتمة بمشاريع الاستثمار الكهربائي.

وبحسب أرقام حكومية فإن طاقة العراق المتاحة تبلغ نحو ٩ آلاف ميغاواط، ويقدر الطلب بما يصل إلى ١٤ ألف ميغاواط خلال الصيف حينما تتجاوز درجات الحرارة ٥٠ درجة مئوية.

ويخطط العراق لزيادة طاقته من الكهرباء إلى ٢٧ ألف ميغاواط في الاربعة اعوام المقبلة ويحتاج لاستثمارات لا تقل عن ٣ إلى ٤ مليارات دولار سنويا ليتمكن من تحقيق هذا الهدف.

وأعلنت وزارة الكهرباء من الشهر الماضي ، عن أن ساعات تجهيز الكهرباء للمحافظات يبلغ ١٠ ساعات يوميا، مؤكدة انها تعتمد في توزيعها الطاقة على الكثافة السكانية والمشاريع الحكومية الكبيرة.

وتعتمد وزارة الكهرباء في تجهيزها الطاقة للمناطق على عاملين وهما الكثافة السكانية والمشاريع الحكومية الكبيرة .

الى ذلك افاد المتخصص في شؤون الطاقة محمود الزيدي ان أزمة الكهرباء اصبحت ذات فائدة للبعض ممن ارتبطت بمصالحهم من خلال التخصيصات الهائلة التي تصرف كل عام، في اشارة الى الفساد المالي والاداري.

وقال الزيدي لـ(البغدادية نيوز) أن "ان أزمة الكهرباء اصبحت ذات فائدة للبعض ممن ارتبطت بمصالحهم من خلال التخصيصات الهائلة التي تصرف كل عام، في اشارة الى الفساد المالي والاداري" ، مؤكدا أن "الحكومة تدير ملف الكهرباء من خلال الافكار الارتجالية غير الخاضعة للبحث والدراسة، والعمل يتم من غير تخطيط" ، مشيرا أن "المشاريع الارتجالية عادة ما يتوقف العمل بها بمجرد غياب المسؤول الذي قرر القيام بها وسط جو من الفوضى وغياب المؤسساتية".

وبين الزيدي أن "مشكلة الكهرباء ليست مستحيلة الحل من ناحية علمية او اقتصادية في ظل التطور الذي توصلت اليه الانسانية، الا ان المشكلة تكمن في القائمين على ملف الكهرباء الذين لا يصارحون الشعب بالحقيقة مع الاستمرار في استزاف الاموال الطائلة.

مركز بحوث السوق: السياسة المالية تزيد الفقير فقراً

□ بغداد/ متابعة المدى

قال المستشار في مركز بحوث السوق وحماية المستهلك سالم البياتي : أن السياسات المالية التي تنتهجها الحكومة تؤدي إلى تكريس تركز الثروة لدى فئات محددة دون غيرها مما يؤدي إلى زيادة الفقير فقراً.

واضاف البياتي لـ(البغدادية نيوز) إن "السياسات المالية الخاطئة أدت إلى تركز الثروة بيد فئات دون غيرها مما أحدث خللا بالتوازن الاجتماعي"،عازياً ذلك إلى "غياب المساءلة الحقيقية وغياب المؤسساتية في النظام الإداري.

وبين البياتي أن "العلاجات غير المدروسة للمشاكل الاقتصادية أوجدت طبقة منتفعة تتكون من مالكي الثروة الذين زادت ثروتهم إضافة للمقربين من القرار السياسي أو أولئك الذين يقتنعون بأنهم قادرين على معالجة الأزمات".

وأضاف البياتي أن "الحكومات المتعاقبة حتى الآن لم تعمل على التنمية أو العدالة الاجتماعية ولازال الاقتصاد العراقي "اقتصاد حاجة" على حد قوله".

ويجد متابعون لما يجري على الساحة الاقتصادية صعوبة الرد على اسئلة الناس بشأن عجز الحكومة والبرلمان على تنظيم الحياة الاقتصادية امام الارقام الفلكية من مليارات الدولارات التي تدخل الخزينة وتخرج منها دون ان يجد لها المواطن اثراً على حياته .

ويضيف المهندس شاكر يوسف صاحب مشروع ، وموظف قديم في وزارة الصناعة : في التأريخ القريب نجد ان الوفرة التي سببها نجاح العراق في تسويق نفطه بعد عملية "التأميم" العام اذار ١٩٧١ التي حوصر العراق بسببها اقتصادياً قد افرزت وضعاً من الرفاهية، وان لم تدم طويلاً الا انها وفرت الملايين من فرص العمل الأمر الذي دفع العراق الى استقدام الملايين من العمالة العربية لشغل الوظائف الشاغرة بسبب اتساع النشاط الحكومي في مجالات الصناعة والزراعة واصلاح الاراضي، وانتشار خطوط الانتاج الواسعة.

وتابع : نظراً لتوفر فرص عمل ونشاطات مغرية خارج الملاك الحكومي فإن الكثير من الموظفين العاملين في دوائر الدولة ترك مستقيلاً او متقاعداً بسبب قلة مردود العمل مع الحكومة .. البعض اتجه الى توفير الخدمات كمقاولين ثانويين للمشاريع التي استجلب العراق كبريات الشركات الاجنبية لتنفيذها. لكن ذلك لم يدم طويلا ليجد العراق وشعبه في وسط اتون مغامرة الحروب والحصارات.

الطاقة والنفط: دعوة ٤٦ شركة وراء تأخر جولة التراخيص الرابعة

□ بغداد/ المدى

عزا عضو لجنة الطاقة والنفط بايزيد حسن أسباب تأجيل جولة التراخيص الرابعة الخاصة بالنفط والغاز الى شهر نيسان المقبل، وذلك لإعطاء المزيد من الوقت للشركات العالمية المتنافسة والبالغة (٤٦) شركة.

وقال حسن بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) تم استدعاء (٤٦) شركة عالمية متخصصة لاستكشاف وتنقيب النفط والغاز من قبل وزارة النفط الاتحادية، مبيناً أن هذه الجولة ستتضمن توقيع العقود مع (١٢) شركة من بينها (٣) شركات متخصصة للغاز و(٩) شركات أخرى متخصصة للنفط.

وأضاف: أن أسباب تأجيل جولة التراخيص الرابعة الى شهر نيسان المقبل من قبل وزارة النفط وذلك لمنح الوقت الكافي لدى الشركات المتنافسة من خلال تقديم عروضها خلال هذه الجولة، مشيراً الى أن الشركة التي ستتفوق بعروضها وبكفاءتها ستكون من ضمن الشركات المختارة والبالغ عددها (١٢)شركة فقط.

وتوقع حسن بأن تكون هذه الجولة مغايرة عن الجولات السابقة من حيث نوع الشركات المتنافسة كونها عالمية وكبيرة، إضافة الى أنها ستعطي قوة اقتصادية فاعلة للعراق من خلال إضافة (٢٩) تريليون قدم مكعب من الغاز الى الاحتياط العراقي والبالغ (١١٢)تريليون قدم مكعب من قبل الشركات التي ستتولى استكشاف وتنقيب الغاز، بينما الشركات النفطية ستضيف (١٠) مليار برميل الى الاحتياطي النفطي والبالغ (١٤٣) مليار برميل.

ورجح حسن أن يصل العراق من الإنتاج النفطي خلال عام (٢٠١٧) الى (١٢) مليون برميل يومياً، مما سيعطي دعماً معنوياً ومادياً للاقتصاد العراقي نتيجة زيادة وارداته المالية السنوية، كون الاقتصاد العراقي معتمدا بنسبة (٩٠٪) على إيرادات النفط، فكلما يزداد الإنتاج النفطي تزداد واردات العراق المالية.

يذكر أن جولة التراخيص الرابعة الخاصة بالنفط والغاز كان من المقرر أن تتم في مطلع العام الحالي، لكن وزارة النفط العراقية أعلنت في وقت سابق عن تأجيل هذه الجولة الى شهر نيسان المقبل.

مصرف الاقتصاد: التخلف الاقتصادي سبب تدهور القطاع المصرفي

□ بغداد/ المدى

كشف رئيس مجلس ادارة مصرف الاقتصاد حسام عبيد عن وجود تخلف فكري لدى الشخصيات التي تقود العملية الاقتصادية في البلد، ما ادى الى تدهور القطاع المصرفي في البلد. وقال عبيد بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء) ان العراق اليوم يعاني من التخلف الفكري لدى الشخصيات التي تتبوأ مناصب اقتصادية حساسة في البلد، مؤكداً انهم مطبقين مبدأ "الشخص غير المناسب في المكان المناسب" ، من خلال قراراتهم غير الداعمة للاقتصاد العراقي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص.

واضاف عبيد: يجب على الحكومة ان تشخص هذه الحالات وتبعد الأمين عن المهن من اجل النهوض بالعملية الاقتصادية وتطويرها، مشيراً الى ان هناك قرارات متضاربة تصدر من قبل المسؤولين تؤدي الى ارباك العملية الاقتصادية في البلد. وبين ان اهم المعوقات التي تقف امام عمل المصارف هو التضارب بالقرارات والتعليمات التي تصدر من قبل البنك المركزي ووزارة المالية، من خلال اصدار قرار من قبل وزارة المالية بعدم التعامل مع المصارف الخاصة كونها غير منضبطة، والبنك المركزي يؤكد على ضرورة التعامل معها، ما ادى الى تراجع العمل المصرفي في العراق.

ودعا رئيس مجلس ادارة مصرف الاقتصاد الى دعم القطاع المصرفي العراقي الخاص والتشجيع على التعامل معه من قبل دوائر الدولة، كون لديه دور فاعل في عمليات التشييد والتنمية والبناء للبلد.

Invitation for Bids (IFB)
Republic of Iraq / Emergency Water Supply، Sanitation and Urban Reconstruction Project
TF: 054455 / Supply of Wheel Loader Backhoe / ICB-G02-2011

1. This Invitation for Bids follows the General Procurement Notice for this Project that appeared in Development Business، issue on 12 October، 2004

2. The Republic of Iraq has received the Iraq Trust Fund admi - istered by the World Bank (hereinafter called "Grant") toward the cost of Emergency Water Supply، Sanitation And Urban R - construction Project (TF054455) and it intends to apply part of the proceeds of this Grant to payments under the Contract for: Supply of fifteen (15) Wheel Loader Backhoes plus relevant spare parts.

3. The Ministry of Municipalities and Public Works now invites sealed bids from eligible and qualified bidders for: Supply of fifteen (15) wheel loader backhoes plus relevant spare parts; the delivery period shall be 210 - 270 days

4. Bidding will be conducted through the International Co - petitive Bidding (ICB) procedures specified in the World Bank's Guidelines: Procurement under IBRD Loans and IDA Credits، and is open to all bidders from Eligible Source Countries as d - fined in the Guidelines.

5. Interested eligible bidders may obtain further information from Mr. Alaudeen Jassim، PMT office، Ministry of Municipal - ties and Public Works، Al mansour Baghdad، Republic of Iraq، and inspect the Bidding Documents at the address given below from 9:00 a.m. – 2:00 p.m. Baghdad local time.

6. Qualifications requirements include:

(a) Financial Capability

The bidder must submit audited statements of accounts for the last five (5) years demonstrating sound financial position.

The Bidder shall furnish documentary evidence that it meets the following financial requirement(s):

- Minimum average annual turnover in the last five [5] years: at least two (2) times amount of the bid subject of this bidding pro - ess.

- The working capital should be more than Thirty (30) percent of the Bid Price

- Annual financial reports of the last 2 years demonstrating sound financial position

(b) Experience and Technical Capacity

The Bidder shall furnish documentary evidence to demonstrate that it meets the following experience requirement(s):

(i) Overall experience of the firm in the supply of goods and r - lated services.

(ii) The bidder should have at least ten (10) years of Specific exper - ence as manufacturer or supplier of items similar to the required in its bid.

(iii): The Bidder has successfully completed as main supplier of goods at least two (2) contracts of at least the scope of supply and complexity comparable to the one in this bid، over a five-year period ending on the deadline for bid submission.

(iv) The Bidder must include in its bid names and contact number of previous clients and an official letter from each client certif - ing that the sold goods similar to the goods object of this bidding process are still in GOOD operating conditions since the pu - chase.

(c) Usage Requirements

The Bidder shall furnish documentary evidence to demonstrate that the Goods it offers meet the following usage requirement as stated in the technical specifications in the Bid Documents .

A margin of preference for certain goods manufactured dome - tically shall not be applied.

7. A complete set of Bidding Documents in English may be purchased by interested bidders on the submission of a written Application to the address below and upon payment of a non refundable fee US$ 200. The method of payment will be paid in Cash or cashier's check، or direct deposit to specified account number. The Bidding Documents will be picked-up from the PMT office or via mail and courier.

8. Bids must be delivered to the address below at or before 11:00 a.m. Baghdad local time on 12 March 2012. Electronic bidding will not be permitted. Late bids will be rejected. Bids will be opened in the presence of the bidders' representatives، who choose to attend in person or on-line at the address below at 11:00 a.m. Baghdad local time on 5 March 2012.

All bids must be accompanied by a Bid Security of US$ 20،000 (Twenty Thousand Dollar) and duration of validity of 148 days or an equivalent amount in a freely convertible currency issued by a reputable bank or financial institution selected by the bi - der. If the institution issuing the security is located outside Iraq، it shall have a correspondent financial institution located in Iraq to make it enforceable. The acceptable Iraqi Banks are the Go - ernments Banks in addition to the Top Ten Iraqi Privet Banks certified by Central Bank of Iraq (List Attached)"

In addition to the original of the bid، the number of copies is: Three (3) copies، are required from bidders، each one must be put in an individual envelop and marked COPY. In addition a soft copy of the Bid is required

10. The address referred to above is: Address: MMPW، 2nd Floor Al Mansur - City: Baghdad - Country: Republic of Iraq
Telephone: Mobile No. +964 781-301556
Electronic mail address: mmpw.pmt@gmail.com

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح